المنحدرة من الجبال قبل ان تنصبّ في البحر الابيض المتوسط.

فاذا حلّت مشكلة المياه، بقيت مسألة طرق المواصلات والمرافق العامة لاسكان عدد هائل من اللاجئين (اليهود). وقد يتحقق استغلال سيناء بزراعة الغلال الآتية: القمح والذرة والشعير والبقول والعدس والفول والفاصوليا، والفواكه: البلح والتين والبرتقال والليمون والزيتون، والخضروات والاشجار الخشبية، كالكافور والجزورينا. كما يمكن انشاء بعض الصناعات الزراعية، كالزيوت وسكر القصب والفواكه المجففة والنبيذ.

وختمت البعثة تقريرها بأن وضعت الحدود والمناطق الملائمة التي تطلب من الحكومة المصرية التنازل عنها لصالح الصهيونية. الحدود: البحر المتوسط شمالاً، والحدود التركية شرقاً، ومساقط مياه وادي العريش ومرتفعات التيه جنوباً، وقناة السويس وخليجها غرباً. أمّا المناطق الملائمة، فهي المنطقة ١، بعد اتخاذ الاجراءات لتنفيذ مشروع تحويل مجرى من نهر النيل الى وادي الفرما، وانشاء الترع والمصارف الملائمة. ولتحقيق ذلك، رأى التقرير ضرورة الحصول، من الحكومة المصرية، على السلطات التي تمكّن الشركة من تنفيذ كل مشروعات الريّ اللازمة ومدّ الخطوط الحديد والطرق والمرافق العامة الاخرى. أمّا كيف يتمّ هذا، فقد ذكر التقرير ان بدء العمل يتطلب ان يقوم به الفلاحون المصريون، لأنهم أكثر تأقلماً مع المناخ.

ولا شك في ان البعثة التي وضعت التقرير، كان في ذهنها قناة السويس. ورأت البعثة ان من الممكن اعادة القناة لصالح اليهود والصهيونيين، بعد ان يرتدوا ملابس البريطانيين.

مشروع الامتياز

وفي ضوء التقرير، وضعت اللجنة صياغة قانونية لمشروع الامتياز الذي سعى من اجله هرتسل، بهدف عرضه على الحكومة المصرية للموافقة عليه. وهذا المشروع يعطي صورة واضحة للاطماع الصهيونية في الاراضي المصرية، والاستهانة بالحكومة والشعب المصريين، ويؤكد التآمر الصهيوني - البريطاني على مقدّرات مصر. نصّ مشروع الاتفاق، أو الامتياز، على:

تمّ الاتفاق بين الحكومة المصرية والدكتور ثيودور هرتسل، نيابة عن شركة تحت التأسيس، على ما يلي:

البند الاول: تمنح الحكومة المصرية الدكتور هرتسل، أو الشركة التي يؤسسها، حق احتلال الارض الكائنة شرق قناة السويس البحرية واستعمارها، وتتكون من... كيلومتر مربع؛ ويحدّها من الشمال البحر الابيض المتوسط، ومن الشرق الحدود العثمانية التي يكون معترفاً بها بلا نزاع، ومن الجنوب الخط الموازي لخط العرض ٢٩ شمالاً.

البند الثاني: يمنح الامتياز لمدة ٩٩ سنة؛ وللحكومة الحق في الغائه بعد اخطار مدتة ستة شهور، اذا لم تنفّذ الشروط الاخرى الواردة في عقد الامتياز.

البند الثالث: للشركة الحق في استغلال الاراضي الممنوحة كشيء تمتلكه، باستثناء حقوق الجهات الاخرى التي منحتها الحكومة المصرية للغير قبل هذا التاريخ، كامتيازات التعدين.

البند الرابع: يصبح المستعمرون القادمون الى المنطقة الممنوحة من طريق الشركة من الرعاية المحليين؛ وعلى كل من لا يتمتع بالرعوية العثمانية ان يقرر، كتابة وبصفة نهائية، تنازله عن